

36 مشروعًا بـ 60 مليار دولار تطرحها مصر للاستثمار



الجمعة، ١٢ مارس/ آذار ٢٠١٥ (٠٠:٠٠ - بتوقيت غرينتش)

آخر تحديث: الجمعة، ١٢ مارس/ آذار ٢٠١٥ (٠٠:٠٠ - بتوقيت غرينتش)

[القاهرة - مارسيل نصر](#)

يفتح الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي المؤتمر الاقتصادي «مصر المستقبل»،اليوم في منتجع شرم الشيخ في حضور الملوك والرؤساء ومشاركة ما يزيد على 60 دولة و20 منظمة إقليمية ودولية، ووفود من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وبنك الاستثمار الأوروبي والبنك الأوروبي للإعمار والتنمية والمفوضية الأوروبية وجامعة الدول العربية وبنك التنمية الأفريقي وتحمّل «كوميسا» والاتحاد من أجل المتوسط وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد الدولي للاتصالات ومنظمة «يونيدو» والصندوق الكويتي للتنمية وصندوق النقد العربي والصندوق العربي للإنماء، فضلاً عن المشاركة الكثيفة المتوقعة من جانب الشركات العالمية الكبرى، إضافة إلى مشاركة المنتدى الاقتصادي العالمي (دافوس).

وتنوعت مستويات المشاركة الرسمية في المؤتمر الذي يختتم بعد غد بين مستوى رؤساء الدول والملوك ورؤساء الحكومات وبين المستوى الوزاري، والبعض الآخر على مستوى نواب الوزراء وكبار المسؤولين والسفراء المعتمدين بالقاهرة. وطرح مصر خلال المؤتمر مشاريع تتجاوز 60 مليار دولار وبعد خطوة ترويجية على طريق التنمية الاقتصادية التي تستهدف مصر تحقيقها خلال هذه المرحلة، تشدیداً على تجاوز مصر الظروف الصعبة التي شهدتها في السنوات الأربع الماضية، والتي أثرت سلباً في الاستثمارات الأجنبية المباشرة فيها.

ويتضمن المؤتمر الإعلان عن خطة اقتصادية طموحة تعود بالنفع على مصر والمستثمرين من بقاع العالم كافة، وذلك من خلال خلق بيئة تشريعية جاذبة للاستثمار، وتسوية المنازعات مع بعض المستثمرين في شكل ودي، وإعداد حزمة من المشاريع الاقتصادية الكبيرة والمتوسطة والصغيرة. ويأمل المصريون بنتائج إيجابية فعالة على أرض الواقع في ظل المتابعة المستمرة للجهود الدؤوبة التي بذلتها مختلف أجهزة الدولة ومؤسساتها خلال الشهور الماضية، بما يؤدي إلى تنشيط قطاع الاستثمار باعتباره أحد المجالات الحيوية بالنسبة للاقتصاد المصري.

وتشترك السعودية بوفد يرأسه ولی العهد نائب رئيس مجلس الوزراء الأمير مقرن بن عبدالعزيز، علماً أن الرياض صاحبة المبادرة لعقد المؤتمر الذي يشمل جلسات عامة وجلسات قطاعية لخطط

الوزارات، ومن المقرر أن ينقسم المؤتمر إلى جلسات عامة تجرى خلالها تقديم الرؤية الاقتصادية للحكومة المصرية حتى عام 2030، إضافة إلى خطة الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي للسنوات 2014 إلى 2019.

وتعرض بعض الوزارات خططها وفرص الاستثمار المتاحة، مع عرض بعض المشاريع في عدد من القطاعات الحيوية، حيث بلغ عدد المشاريع المشاركة 36 مشروعًا، منها 22 مشروعًا حكوميًّا وسبعة مشاريع من القطاع الخاص وسبعة شراكات بين القطاعين العام والخاص.

ويحظى مشروع تنمية منطقة قناة السويس بالاهتمام الكبير، وسيتضمن المؤتمر جلسة عامة حُصّلت لعرض خطة المشروع، كما سيتضمن أربع ورش عمل يتم فيها عرض مشاريع قطاعية، سيجري تنفيذها في منطقة قناة السويس.

ويتوقع أن تجذب هذه المشاريع كبرى الشركات العالمية، خصوصاً أن عدداً كبيراً من هذه الشركات لديه رغبة أكيدة في الاستثمار في مصر والاستفادة من المزايا الكثيرة التي يتتيحها الاستثمار في مصر ومنها الموقع الجغرافي المتميز ومنظومة الاتفاques التجارية المرتبطة بها مصر مع مختلف الدول والتكتلات الاقتصادية العالمية وكذا العمالة الفنية والسوق الاستهلاكية الكبيرة.

وأشار وزير التجارة والصناعة المصري منير فخرى عبد النور إلى أن من المقرر أن يعقد نحو 22 اجتماعاً ولقاءً على هامش أعمال المؤتمر مع مختلف الوفود المشاركة. ومن المقرر استضافة وزير الصناعة والتجارة كضيف رئيسي في ورستي عمل حول «الصناعة وامتلاك التكنولوجيا» و«دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة والتدريب المهني في منظومة التنمية الاقتصادية».